أساس الاشتراكية الإنسان... الاشتراكية حركة إعادة الخيار للإنسان
منصور حكمت

الى الأمام FORWARD
الأسبوعية
صحيفة سياسية عامة للحزب الشيوعي العمالي العراقي
حرية– مساواة– حكومة عمالية

WP IRAQ
تصدر كل يوم ثلاثاء
24/11/2026
العدد: 311

رئيس التحرير: توما حميد
tomahamid69@yahoo.com
WP-IRAQ.COM

حول رحيل المناضل العمالي الرفيق عبد جاسم الساعدي.. أحد المشاعل النضالية في تاريخ الطبقة العاملة العراقية



ببالغ الحزن والأسى، تلقينا اليوم 19-11-2026 نبأ رحيل المناضل العمالي الرفيق عبد جاسم الساعدي، أحد الوجوه المناضلة في الحركة العمالية العراقية، وأحد القادة والمشاركين البارزين في إضراب عمال شركة الزيوت النباتية في بغداد في الخامس من تشرين الثاني عام 1968، ذلك الإضراب التاريخي الذي مثّل محطة مهمة في نضال الطبقة العاملة العراقية، وواجه فيه العمال سياسات النظام البعثي وممارساته القمعية دفاعاً عن حقوقهم وكرامتهم ومصالحهم الطبقية.

إن إضراب الخامس من تشرين الثاني عام 1968 لم يكن مجرد تحرك مطلبي عابر، بل كان تعبيراً عن إرادة عمالية واعية في مواجهة الاستبداد، وعن قدرة العمال على التنظيم والتضامن والدفاع عن حقوقهم، رغم ما تعرضوا له من تهديدات واعتقالات وقمع. وكان عبد جاسم أحد الذين ارتبطت أسماؤهم بتلك التجربة النضالية، التي ستظل صفحة مهمة في تاريخ الحركة العمالية العراقية.

ونظرا لإيمانه بالشيوعية بوصفها أداة تحرر الطبقة العاملة واصل نضاله في صفوف الحزب الشيوعي العمالي العراقي منذ أواخر تسعينات القرن الماضي، وقد كان احد مندوبي المؤتمر الثاني للحزب المنعقد في كانون الأول 2002، وادام صلته بالحزب وكوادره وقيادته حتى السنوات الأخيرة من عمره.

وكان الرفيق عبد جاسم مفعماً بالعطاء، سخّر جهده وطاقته لنشر الفكر الحر والثقافة الإنسانية، وتعزيز قيم التضامن والمساواة والحرية والعدالة، مؤمناً بقدرة العمال والكادحين على بناء مجتمع إنساني لا مكان فيه للاستغلال والاضطهاد والتمييز.

إننا في الحزب الشيوعي العمالي العراقي نرى في رحيل الرفيق عبد جاسم خسارة لمناضل عمالي وإنساني، ونؤكد أن قيمة المناضلين لا تقاس بسنوات أعمارهم فحسب، بل بما يتركونه من أثر في حياة الناس، وما يزرعونه من وعي وأفكار وقيم في أوساط المجتمع

اننا في الحزب الشيوعي العمالي العراقي نتقدم بأحر التعازي إلى عائلته ورفاقه وأصدقائه وكل من عرفه ورافقه في مسيرته، مستذكرين بكل التقدير عطاءه ومواقفه وإسهاماته في خدمة العمال والثقافة الإنسانية.

المجد لذكرى المناضل العمالي عبد جاسم الساعدي

19-11-2026

البيان الختامي للاجتماع الاعتيادي السابع والأربعين للجنة المركزية للحزب الشيوعي العمالي العراقي

عقدت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العمالي العراقي اجتماعها الاعتيادي السابع والأربعين يوم 20 تشرين الثاني 2026، بحضور غالبية أعضائها، وبمشاركة وفد من الحزب الشيوعي العمالي الكردستاني، ضم الرفيق عثمان حاجي مارف، سكرتير اللجنة المركزية، والرفيق ريبوار عارف، عضو المكتب السياسي للحزب.

استُهل الاجتماع بعزف النشيد الأممي، والوقوف دقيقة صمت إجلالاً لذكرى رحيل الرفيق المناضل العمالي عبد جاسم الساعدي، واستذكاراً لجميع المناضلين والمضحين على طريق الاشتراكية.

وافتُتح الاجتماع بكلمة للرفيق سمير عادل، سكرتير اللجنة المركزية، تناول فيها أهمية الاجتماع ومكانته في حياة الحزب، في ظل الظروف السياسية والاجتماعية المعقدة التي يمر بها العراق والمنطقة، والتحديات التي تواجه الطبقة العاملة والجماهير الكادحة والنساء والشباب. وتطرقت الكلمة إلى الأزمات الاقتصادية والمعيشية، واستفحال الفساد والبطالة والفقر، والهجمة الرجعية على النساء وحرياتهن، ومساعي القوى الإسلامية الحاكمة لترسيخ الهوية الطائفية وتقويض الحريات الفردية والمدنية، فضلاً عن اتساع الاستغلال الرأسمالي وتفاقم حالة اليأس وانسداد الأفق أمام قطاعات واسعة من المجتمع. وشددت الكلمة على ضرورة مراجعة آليات عمل الحزب وعلاقته بالمجتمع، وطرح السؤال الجوهري المتعلق بفلسفة وجود الحزب الشيوعي العمالي، وكيفية تحويل برنامجه ومواقفه السياسية إلى قوة اجتماعية حية ومؤثرة في ميادين الصراع الطبقي والاجتماعي والسياسي.

وبعد المصادقة على قانونية الاجتماع، وإقرار الضوابط الداخلية الناظمة لسير أعماله، جرى التصويت على جدول الأعمال، الذي تضمن المحاور الآتية:

أولاً: التقارير والوثائق

تقرير وتقييم أداء الحزب خلال الفترة الممتدة بين اجتماعي اللجنة المركزية السادس والأربعين والسابع والأربعين.

وثيقة سياسة تنظيم الحزب بين العمال

ثانياً: القرارات

الوضع السياسي في العراق والسياسات العملية للحزب.

تشديد النضال في ميدان المرأة.

الاعتراف الرسمي وتقييم دور عمل النساء في اعادة الانتاج

تخفيض قيمة الدينار العراقي وارتفاع تكاليف المعيشة.

المؤتمر الثامن للحزب.

الانتخابات.

ناقش الاجتماع التقرير المتعلق بالتقييم السياسي لأداء الحزب خلال المرحلة الممتدة بين اجتماعي اللجنة المركزية السادس والأربعين والسابع والأربعين. وأكد أهمية النقد والمراجعة الجادة للمرحلة السابقة، التي اتسمت بضعف المبادرة والركود التنظيمي والسياسي والاجتماعي، وعدم ترجمة المواقف السياسية المتمايزة للحزب إلى حضور ميداني واجتماعي يتناسب مع طبيعة الأوضاع والتحديات القائمة.

التكملة على الصفحة الرابعة

مهزلة جرف الصخر

سمير عادل



مشاهد الكوميديا السوداء في العراق لا تحصى ولا تنتهي، وآخرها المسلسل الذي يحمل عنوان «جرف الصخر».

فقد تحولت هذه المسألة من قضية سيادة الدولة ونزع سلاح الفصائل إلى قضية تهريب النفط. وبعد ذلك، انتقل المشهد إلى الحديث عن عدم السماح باقتتال شيعي-شيعي، ثم إلى تشكيل اللجان، ليتبدل الحديث عن بدل دخول الجيش إلى دخول الحشد الشعبي والشرطة الاتحادية. وبين هذا وذاك، تحولت القضية إلى مهزلة بوس اللحى، إذ نجد وصول عدد من النواب لزيارة جرف الصخر، ولا ندري ما علاقة وجود النواب بهذه القضية، إلا إذا كان من باب الفضول، مثلما يحدث عندما يقف المارة والسيارات على الطريق لمشاهدة حادث، أو عندما نشهد عراكًا في الشارع، فيقف كل من هبّ ودبّ لمعرفة أسباب العراك، دون أن تكون لهم مصلحة فيه. وهذا بالضبط ما يحدث في جرف الصخر.

المثير في هذا المشهد هو الحديث عن عدم السماح باقتتال شيعي-شيعي. ولكن عندما سرق "الشيعيُّ"-الأحزاب والقوى الإسلامية ومليشياتها الشيعية- "الشيعة"- المحافظات في المناطق الوسط وجنوب العراق" ونهبهم وسلبهم، وقتل 800 شاب وشابة من "الشيعة" في انتفاضة أكتوبر 2019 لانهم طالبوا بكرامة وفرصة عمل ومساواة في جغرافية سموها الوطن، لم يتحدث أحد عن أن المليشيات الشيعية التي سميت بالطرف الثالث تقتل المنتفضين السلميين في تلك المحافظات "الشيعية". وعندما تحدث هادي العامري زعيم مليشيات منظمة بدر عن أن فصائل المقاومة قمعت انتفاضة أكتوبر، وسمّاها «الفتنة»، لم ينبس أحد ببنت شفة إزاء قتل أبناء جلدته من الشباب "الشيعة".

ولكن عندما تحاول حكومة الزيدي الإفلات من الضغوط الأمريكية، وتجنب ضربة عسكرية تستهدف منطقة جرف الصخر من قبل دولة مارقة مثل إسرائيل، قد تسوّيها بالأرض، كما فعلت مع الضاحية الجنوبية في بيروت أو في غزة، وتقتل المئات من الأبرياء، وتسعى أي حكومة الزيدي في إرسال رسالة اطمئنان الى الشركات العالمية للاستثمار، وان العراق بيئة آمنة، بينما تتعالى الأصوات حول عدم السماح باقتتال شيعي-شيعي.

وإذا سلّمنا أيضًا بأن القضية كلها محصورة بسرقة النفط وبيعه لصالح المليشيات، واستئثار قادتها بهذه الثروة وبنعمها، فلماذا إذن تستمر الأحزاب والقوى الإسلامية في الإطار التنسيقي، المظلّة السياسية للسلطة الشيعية في العراق، في سرقة جماهير الشيعة خاصة، وجماهير العراق بشكل عام. ولكن يبدو ان القتال الذي يفتت وحدة الاطار التنسيقي والمليشيات وحده حرام، اما السرقة والنهب من أخيه "الشيعي" في دستورهم حلال.

لقد اشرنا في مناسبات عديدة إن رئيس الوزراء علي الزيدي لن يستطيع تحريك بيدق واحد في المعادلة السياسية التي ما زالت تتحكم بها القوى الموالية لإيران. وإن حالة اللاحرب واللاسلم السائدة في المنطقة هي التي أعطت الفرصة للإطار التنسيقي لكي يتخذ موقف اللاموقف. فعلى الصعيد الإعلامي، يظهر وكأنه يؤيد رئيس الوزراء في الدخول إلى جرف الصخر، كي يسوّق موقفه إلى الولايات المتحدة الأمريكية من أجل الإفلات من عقوباتها، لكن على الصعيد العملي يقف متفرجًا، لأن اقتحام جرف الصخر يعني دق أول مسمار في نعش المليشيات والنفوذ الإيراني في العراق. ويعني تقليل النفوذ السياسي والمالي للسلطة الطائفية التي يديرها الإطار التنسيقي. ولهذا يخافون من الاقتتال الشيعي-الشيعي.

إن جرف الصخر قضية أبعد من حكومة الزيدي وأكبر من الإطار التنسيقي؛ إنها قضية مرتبطة بصراع النفوذ بين إيران والولايات المتحدة في العراق وبغض النظر ان جرف الصخر يحتوي على خزائن الأرض من مصانع للدرونات والأسلحة والبساتين وممرات لسرقة النفط وسجون سرية وغرف لعمليات عسكرية ومخازن. وترى كتائب حزب الله، كما سائر أعضاء الإطار التنسيقي، أن تقديم أي تنازل عن جرف الصخر لن يكون تنازلًا للزيدي، بل للإملاءات الأمريكية. لذلك، فإن قوة حزب الله في مواجهة الزيدي، الذي عبّر مسؤولوه عن أنهم لن يسلّموا جرف الصخر إلا على أجسادهم، تكمن في النفوذ الإيراني وامتداداته في العراق، وفي حالة اللاحرب واللاسلم التي تحدثنا عنها.

إن الصراع الجاري بين هذه الأجنحة، سواء بين إيران وأمريكا أو في انعكاساته على الصراع بين القوى المحلية، من الحكومة والفصائل، لا يحرّك شعرة واحدة لدى الجماهير بالرغم ان الزيدي ناشد "الشعب العراقي"، لأنها تدرك أنه صراع من أجل النفوذ، وليس له علاقة بتوفير الأمن والأمان والمساواة والرفاه لصالح الجماهير. بل إن هذا الصراع، إن لم يكن قد عكّر صفوها وأمنها، فإنه يهدد بتعكيرهما.

بيان الجبهة العمالية الموحدة للدفاع عن الشعب الفلسطيني بمناسبة اليوم العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة تضامناً مع المرأة الفلسطينية في غزة والضفة الغربية وجميع الأراضي الفلسطينية

في الخامس والعشرين من تشرين الثاني/نوفمبر، اليوم العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة، نجدد موقفنا الثابت في الدفاع عن حقوق النساء وكرامتهن الإنسانية والمساواة الكاملة مع الرجل، ومناهضة جميع أشكال العنف والتمييز والاستغلال والاضطهاد التي يتعرضن لها في مختلف أنحاء العالم.

وفي هذه المناسبة، نتوجه بشكل خاص بالتضامن مع المرأة الفلسطينية، التي تواجه واحدة من أبشع صور العنف الإنساني والسياسي، في ظل حرب الإبادة والعدوان المتواصل على قطاع غزة، وما رافقه من قتل وتهجير وتدمير للمنازل والمستشفيات والمدارس ومقومات الحياة.

لقد دفعت النساء الفلسطينيات ثمناً باهظاً لهذه الحرب، وكانت المرأة من بين الفئات الأكثر تضرراً، حيث سقطت أعداد كبيرة من النساء ضحايا للقتل والإصابات، وفقدت آلاف الأمهات أبناءهن وعائلاتهن، وأصبحت أعداد كبيرة من النساء أرامل وأمهات لأطفال فقدوا الرعاية والأمان، فضلاً عن معاناة النساء الحوامل والمرضعات في ظل انهيار المنظومة الصحية وانعدام أبسط مستلزمات الحياة.

ولا تقل معاناة المرأة الفلسطينية في الضفة الغربية خطورة، حيث تواجه اعتداءات المستوطنين، والاقتحامات العسكرية، والاعتقالات، والتهجير القسري، والقيود المفروضة على الحركة والعمل والتعليم، في ظل تصاعد سياسات الاحتلال التي تستهدف الشعب الفلسطيني بأسره، وتضاعف من معاناة النساء والفتيات على نحو خاص.

إن العنف ضد المرأة الفلسطينية ليس قضية منفصلة عن واقع الاحتلال والحرب والاستعمار، بل هو جزء من منظومة أوسع من القهر وانتهاك الحقوق الإنسانية، الأمر الذي يجعل التضامن معها واجباً إنسانياً وأخلاقياً ونضالياً، وفي هذا اليوم، نؤكد أن الدفاع عن المرأة الفلسطينية هو دفاع عن حقها في الحياة والحرية والأمان والكرامة، وعن حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة حياته بعيداً عن الاحتلال والحروب والاضطهاد.

ومن هنا، نوجه نداءً إلى عمال العالم، ونقاباتهم واتحاداتهم العمالية، والحركات النسوية والتقدمية، من أجل:

- رفع صوت التضامن مع النساء الفلسطينيات في غزة والضفة الغربية وباقي الأراضي الفلسطينية، والتصدي لكل أشكال العنف والاعتداءات والانتهاكات التي يتعرضن لها.
- العمل من أجل وقف الحرب والعدوان، وإنهاء الاحتلال، ووقف سياسة التهجير والاستيطان، وضمان الحماية للمدنيين الفلسطينيين.
- ممارسة الضغط على الحكومات والمؤسسات الدولية من أجل توفير الحماية الإنسانية للنساء والأطفال، وتأمين الغذاء والدواء والرعاية الصحية ومستلزمات الحياة الأساسية.
- تعزيز حملات التضامن العمالي والنقابي والدولي، وتحويل المواقف التضامنية إلى تحركات عملية وفاعلة دفاعاً عن حقوق الشعب الفلسطيني ونسائه.
- الدفاع عن حق المرأة في المساواة والحرية والاستقلال الاقتصادي والاجتماعي، ومناهضة العنف والتمييز والاستغلال في كل مكان.

إننا نؤمن بأن الحركة العمالية العالمية، بما تمتلكه من قوة جماعية وتاريخ نضالي وما شهده المجتمع الإنساني بالوقوف والتصدي لهمجية دولة إسرائيل الفاشية والدفاع عن جماهير فلسطين، قادرة على أن تكون صوتاً مؤثراً في الدفاع عن النساء الفلسطينيات، وأن تجعل من التضامن الأممي فعلاً ملموساً في مواجهة الحرب والاحتلال والعنف.

المجد لنضال النساء الفلسطينيات من أجل الحرية والحياة والكرامة.

التضامن مع المرأة الفلسطينية في غزة والضفة الغربية وجميع الأراضي الفلسطينية. معاً من أجل عالم خالٍ من العنف والاستغلال والاضطهاد.

الجبهة العمالية الموحدة للدفاع عن الشعب الفلسطيني

23/11/2026

من غزة : نحو عالم بلا رأسمالية متوحشة

احمد عبد الستار



تُستعاد بلا انقطاع مشاهد الوحشية التي مارستها الأنظمة الغربية على مر تاريخها وعلى امتداد قارات واصقاع العالم، و من ذا الذي يملك الجرأة على نكران حقيقة الإبادات الجماعية لعشرات الملايين من البشر في الأمريكيتين وأفريقيا، ناهيك عمّا اقتُرف من جرائم مروّعة في آسيا أودت بحياة عشرات الملايين، وكذلك ما أُرتكب من فضائع خلال ما عُرف بالحربين العالميتين الأولى والثانية، فضلا عن الاستبداد والظلم الطبقي الممارس ضد الملايين داخل بلدانهم الغربية.

لكن ما شهدته غزة خلال هذه السنوات، وما فجّره من يقظة الضمير والتعاطف العالمي في وجه القسوة الإسرائيلية المفرطة، يفرض علينا التوقف قليلاً عنده لتأمل المشهد وقراءة تفاصيله بتأني.

فالملاحظ في قضية غزة أنها لم تعد مجرد نزاع جغرافي محلي بين قوتين، إحداهما تفوق الأخرى بما لا يُقارن، ولأن الأخيرة تملك القوة ،والمقصود في طبيعة الحال اسرائيل، وعليه تملك الحق في محق الآخر ونفيه من الوجود، في تجسيدٍ حيّ للرؤية الفلسفية التي طرحها المفكر الألماني "هيغل" حول ارتباط الحق بالقوة، حتى باتت تلك المقولة حجر الزاوية للتغطية الأيديولوجية التي تبرر هيمنة الطبقة السائدة وإضفاء الشرعية على الاستغلال الطبقي للرأسمالية الغربية واستعبادها للشعوب وبلدان العالم.

بل اصبحت قضية غزة اليوم بمثابة نقطة ارتكاز لجدل الصراع الطبقي ومناهضة الهيمنة والاستعمار، والتناقض الفاضح في الخطاب الغربي حول حقوق الإنسان وبين المصالح الجيوسياسية والاقتصادية للأنظمة الرأسمالية الكبرى.

وهذا التناقض قد وجهت إليه من منظمات دولية ومقررات أممية انتقادات حادة بسبب استمرار تزويد إسرائيل بالأسلحة وتعطيل وسائل المساءلة الدولية، فإن منظمة العفو الدولية وهيومن رايتس ووتش وثقت انتهاكات غاية في الفظاعة في غزة، وانتقدت القيادات فيهما ،مثل أنييس كالامار وتيرانا حسن، ازدواجية المعايير لدى الحكومات الغربية التي تطبق القانون الدولي بحزم في أزمات مثل أوكرانيا، بينما توفر غطاءً سياسياً وعسكرياً في حالة غزة.

ونحن إذ نتحدث الآن، لا ننطلق من منطلقات يسارية صرفة، بل نترك المجال للعالم بأسره ليشهد ويتحدث عما حصل ويحصل بحق الفلسطينيين.

وكذلك قامت شخصيات أممية مستقلة مثل فرانشيسكا ألبانيز المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية، وريم السالم المقررة الخاصة المعنية بالعنف ضد النساء، اللتين انتقدتا بشكل صريح ومباشر تناقض الدول الكبرى التي ترفع شعارات حقوق الإنسان والسياسات الخارجية النسوية بينما تستمر في تصدير الأسلحة التي تستخدم في غزة.

ومنظمة أوكسفام وأطباء بلا حدود حذرت هذه المنظمات من التواطؤ وغض النظر الغربي في الأزمة الإنسانية والمجاعة في غزة، منتقدةً الاكتفاء بالتضامن اللفظي دون وقف إمدادات السلاح أو فرض وقف لإطلاق النار.

ومن مفكرين وشخصيات غربية مرموقة على سبيل المثل لا الحصر، مثل جوديث بتلر الفيلسوفة الأمريكية والمنظّرة البارزة انتقدت بشدة التغطية الإعلامية والخطاب الرسمي الغربي، ووصفت ما يجري في غزة بأنه "إبادة جماعية"، مشيرةً إلى أن الخطاب الغربي يفرّق بين الأرواح التي تستحق الحزن والحماية وتلك التي يتم تجريدها من الإنسانية على حد تعبيرها.

نعوم تشومسكي المفكر وعالم اللسانيات المعروف، ركز في تحليلاته على أن السياسة الخارجية الأمريكية والغربية تحكمها المصالح الجيوسياسية وهيمنة المجمع الصناعي العسكري، وأن شعارات حقوق الإنسان تُستخدم كأداة انتقائية لخدمة الحلفاء ومعاقبة الخصوم.

سلافوي جيجك فيلسوف ومنظر سلوفيني من الذين يتصدرون المشهد الثقافي الغربي الآن، تناول التناقضات الأيديولوجية في الموقف الغربي، منتقداً قمع الأصوات المتضامنة مع الفلسطينيين داخل الجامعات والمؤسسات الثقافية الغربية باسم حرية التعبير والقيم الليبرالية.

أما التظاهرات والاحتجاجات العالمية المتضامنة مع الفلسطينيين والمنددة بالعمليات العسكرية الإسرائيلية فقد بدأت منذ بدايات اكتوبر من عام 2023، فقد خرجت مسيرات وتجمعات تضامنية فورية في استجابتها، في عدة عواصم عربية وغربية مثل برشلونة ولندن وإسطنبول وعمان وبغداد، رفضاً للقصف والحصار الذي فرضته إسرائيل على قطاع غزة.

ومع تصاعد الغارات الجوية وتزايد أعداد الضحايا المدنيين حيث يسقط منهم بالآلاف يومياً، تحولت الاحتجاجات بحلول منتصف شهر أكتوبر 2023 وما تلاها من الأيام إلى مسيرات مليونية كبيرة غطت كبرى المدن والعواصم العالمية، من بينها لندن، وواشنطن، وباريس، وبرلين، وجاكرتا، وصنعاء، وإسطنبول.

وفي ابريل نيسان من عام 2014، اتخذت الاحتجاجات طابعاً جديداً عبر موجة اعتصامات طلابية واسعة بدأت في الجامعات الأمريكية ،مثل جامعة كولومبيا، عبر نصب "مخيمات التضامن مع غزة". وسرعان ما امتدت الاحتجاجات إلى ما يقارب 140 جامعة في 45 ولاية أمريكية، مثل هارفارد، ييل، ومعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، وانتقلت إلى أكثر من 25 دولة حول العالم، شملت جامعات عريقة في بريطانيا أكسفورد وكامبريدج، وفرنسا السوربون ومعهد العلوم السياسية، وهولندا، وألمانيا، وكندا، وأستراليا. للمطالبة بوقف الحرب وسحب الاستثمارات من الشركات والمؤسسات الصناعية والتجارية الداعمة لإسرائيل، وكذلك امتد تحركهم للموانئ لمنع شحن وتصدير الأسلحة والمعدات العسكرية إلى إسرائيل.

بالتوازي مع الحراك الطلابي، شهدت عواصم عالمية مثل لندن، وباريس، وبرلين، وأمستردام، وروما، وواشنطن، إضافة إلى المدن العربية والإسلامية، مسيرات أسبوعية حاشدة شارك فيها مئات الآلاف من العمال والنقابيين، والناشطين الحقوقيين، والمواطنين للتنديد بالحرب والمطالبة بإيصال المساعدات الإنسانية.

وقد شهدت الاحتجاجات تحولاً تاريخياً وغير مسبوق خلال الحرب على غزة، حيث خرجت عشرات النقابات والاتحادات العمالية الكبرى عن صمتها المعتاد لتعلن تضامنها الصريح مع الفلسطينيين، ولم تكتفِ بالبيانات بل اتخذت خطوات عملية لتعطيل سلاسل الإمداد العسكري وممارسة الضغط السياسي والاقتصادي على حكوماتها.

وقد تصدرت نقابات عمال الموانئ المشهد العملي في أوروبا من خلال رفض التعامل مع شحنات الأسلحة المتجهة إلى إسرائيل، والتلويح بالإضراب عن العمل ومن أهمها:

نقابات عمال الموانئ في إيطاليا (مثل نقابة USBوعمال ميناء جنوة وليفورنو)، نقابة عمال الموانئ في السويد (SDU)، اتحادات النقل في بلجيكا (مثل اتحاد العمال المسيحيين (ACV، نقابات الموانئ في إسبانيا، اليونان، وفرنسا، شهدت موانئ برشلونة، وبيرايوس (اليونان)، ومرسيليا (فرنسا) تحركات مماثلة لوقف مرور حاويات الأسلحة والمكونات العسكرية، وتوجت هذه الجهود بتحركات وإضرابات عالمية منسقة شملت أكثر من 100 ميناء في عشرات الدول لوقف عسكرة الموانئ المدنية، هذا في أوروبا وأما في امريكا فكانت:

نقابة عمال السيارات المتحدة (UAW)، الاتحاد الدولي لموظفي الخدمات (SEIU)ونقابة عمال البريد (APWU)واتحاد عمال الكهرباء (UE)، وكان الأهم والأبرز من الناحية الطبقية : تحالف "الحركة العمالية الوطنية من أجل وقف إطلاق النار": تأسس بمبادرة من أكثر من 200 نقابة محلية ووطنية لتنسيق الضغط على الإدارة الأمريكية والكونغرس لوقف تمويل الحرب.

وغير هذه النقابات عشرات أخرى في بريطانيا وكندا، جميعها طالبت بوقف إطلاق النار وفرض حظر على تصدير الأسلحة، وقدموا دعماً مالياً وإغاثياً للنقابات العمالية الفلسطينية وللشعب الفلسطيني.

وماذا يعني ذلك؟

التكملة على الصفحة الرابعة

ELa ALamam (Forward) Weekly
Editor in chief: Toma Hameed

A political paper of worker-communist party of iraq

الأخيرة

تتمة البيان الختامي...

وشدد الاجتماع على ضرورة تجاوز أوجه القصور في آليات العمل والقيادة والمبادرة، وعدم الاكتفاء بتشخيص الأزمات أو إصدار المواقف السياسية، بل العمل على تحويلها إلى نشاط سياسي وتنظيمي واجتماعي ملموس.
وعلى الرغم من بعض الخطوات التي تحققت في استعادة المبادرة في ميادين مختلفة، أكد الاجتماع ضرورة البناء عليها وعدم حصرها في إطار الفعاليات والمناسبات، والعمل على تطوير العلاقات مع النشطاء والفعالين والقادة العماليين، والقوى العلمانية والمدنية والنسوية، والشخصيات والتيارات التحررية، بما يسهم في تقوية التيار التحرري والعلماني والمساواتي في المجتمع.
وفي فقرة وثيقة «سياسة تنظيم الحزب بين العمال»، قدمتها الرفيقة نادية محمود، والتي تناولت الموقع الطبقي للحزب وضرورة تعزيز ارتباطه بالطبقة العاملة، باعتبارها القوة الاجتماعية الأساسية التي يستند إليها مشروعه السياسي. وناقش الاجتماع الوثيقة بإسهاب، متناولاً سبل وآليات تنظيم العمال حزبياً وجماهيرياً، وتوحيد صفوفهم وتعزيز حركتهم المستقلة، ونقد النزعات المناطقية والفئوية، وتوسيع نفوذ التيار الشيوعي والاشتراكي داخل الطبقة العاملة، فضلاً عن بناء اللجان الشيوعية والتنظيمات الجماهيرية، وتعزيز الصلات مع القادة والناشطين العماليين. وصوّت الاجتماع على الإطار العام للوثيقة، وأقر إحالتها إلى المكتب السياسي للعمل عليها، بالتنسيق والتشاور مع الحزب الشيوعي العمالي الكردستاني.
وفي فقرة مشاريع القرارات، قدم الرفيق فارس محمود مشروع قرار حول «الوضع السياسي في العراق والسياسات العملية للحزب». وتناول المشروع استمرار الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية العميقة في العراق، وتجسدها في بقاء نظام المحاصصة والفساد، واستغلال حملات مكافحة الفساد لتصفية الصراعات داخل السلطة، وتحميل الجماهير تبعات الأزمة الاقتصادية، بالتوازي مع تصاعد محاولات فرض الهوية الطائفية وتقييد الحريات والحقوق. وأكد أن الحركة العمالية والاحتجاجية، ومطالب انتفاضة تشرين/اكتوبر، تظل، رغم القمع والتضييق، أرضية أساسية للنضال من أجل إنهاء النظام السياسي القائم وتحقيق الحرية والمساواة. كما حدد مهام الحزب في تعزيز حضوره وتنظيمه بين العمال والكادحين، وتقوية مؤتمر الحرية والتغيير والحركة الاحتجاجية المستقلة، ومواجهة الطائفية والتشريعات الرجعية، والدفاع عن حقوق النساء والحريات المدنية، والنضال من أجل بناء دولة علمانية ديمقراطية تفصل الدين عن الدولة وتضمن المواطنة المتساوية كهدف ومطلب فوري في مسار النضال من أجل مجتمع حر وإشتراكي.
وفي ميدان المرأة، صوت الاجتماع على قرار يتعلق بتشديد النضال ضد الهجمة الرجعية على النساء، والتصدي لمحاولات سلب حقوقهن وحرياتهن، وقرار حول الاعتراف الرسمي بالعمل الرعائي والمنزلي للنساء وتقييم دوره في عملية إعادة الإنتاج الاجتماعي، وما يمثله من عمل أساسي غير مدفوع الثمن ينبغي الاعتراف به وفق هذه السمة، عمل غير مدفوع الإجر.
كما اقر الاجتماع على برنامج عمل لتشديد النضال ضد تخفيض قيمة الدينار العراقي وارتفاع تكاليف المعيشة، والدفاع عن الأوضاع المعيشية للعمال والكادحين وعموم أصحاب الأجور والمتقاعدين، والتصدي للسياسات الاقتصادية التي تحمل الجماهير أعباء الأزمات التي تنتجها الطبقة الحاكمة.
وفي سياق الدفاع عن الحريات النقابية والحركة العمالية المستقلة، صوّت الاجتماع على قرار يدين المحاولات الرامية إلى قمع الحركة العمالية والنقابية، وإعادة العمل بقانون 52 لسنة 1987، وفرض اتحاد نقابي حكومي على العمال، بما يشكل اعتداءً على استقلالية الحركة النقابية وحق العمال في التنظيم المستقل.
وإرتباطاً بإجواء القلق والتشنج على صعيد مجتمع كردستان جراء سياسات التهديد وأعمال القصف وقطع الرواتب وغيرها وتأجيج القوى المليشياتية أجواء تهدد أمان المجتمع، أقر الإجتماع ضرورة توجيه نداء لجماهير كردستان بوقوف الحزب بوجه السياسات والممارسات العدائية تجاه جماهير كردستان وتعريض أمان المجتمع للخطر ونضاله الجاد والحازم ضد ممارسات هذه القوى المليشياتية الطائفية المعادية لجماهير كردستان والعراق أيضاً.
وفيما يخص المؤتمر الثامن للحزب، خوّل الإجتماع المكتب السياسي المنتخب أن يحدد تاريخ عقد المؤتمر في الوقت الذي يراه مناسباً من الناحية السياسية والتنظيمية والعملية.
وفي فقرة الانتخابات تم اعادة انتخاب الرفيق سمير عادل سكرتير للجنة المركزية والرفيق فارس محمود نائبا، كما تم انتخاب 6 أعضاء للمكتب السياسي؛ نادية محمود، ثائر سليم، همام الهمام، خليل إبراهيم، وعبد الكريم عبد السادة أبو وطن صبحي البدري.
وفي ختام أعماله، أشار الرفيق سمير عادل في كلمته الختامية إلى نجاح أعمال الاجتماع، وإلى الروح الرفاقية النقدية والجادة والحماسة التي سادت النقاشات والمداخلات، مؤكداً أن المهمة الأساسية تبدأ بعد انتهاء الاجتماع، وأن نجاح القرارات والتوجهات مرهون بالإرادة السياسية والجدية في تنفيذها. وشدد على أن القيادة، متى ما امتلكت الإرادة السياسية وأصرت على العمل، تستطيع تحويل الشيوعية إلى قوة اجتماعية وسياسية مؤثرة، وخيار أمام الطبقة العاملة والجماهير التحررية في العراق. واختُتم الاجتماع بعزف النشيد الأممي.

تتمة من غزة: نحو عالم بلا رأسمالية متوحشة

وبالملموس لا يعني سوى إن الإنسانية "لا زالت بخير" كما يُقال، وأن هذه الاحتجاجات تعكس نهوض وصحوة أخلاقية وإنسانية لدى الجماهير العمالية والشبابية والطلابية وسائر الجماهير التي تتحلى بالحس الإنساني، نقيضٍ لما تتسم به الطبقة الرأسمالية من طباعٍ لا إنسانية.
فقد تحولت "غزة" كما نرى كل يومٍ تقريباً، في الشارع الأوروبي من مجرد تضامن مع حدث عسكري عابر إلى رمز سياسي وأخلاقي شامل يربط بين نقد الحكومات الأوروبية وأزمات الجماهير المعيشية. وقد أصبحت الكوفية وشعارات غزة رمزاً عالمياً لمناهضة الظلم والاستعمار والرأسمالية المتوحشة في الوعي الجمعي للجماهير الأوروبية، وكأنها شكّلت الشرارة التي فجّرت هذا الغضب الجماهير الكبير، لذا باتت غزة حاضرة تلقائياً في أي احتجاج أو مظاهرة تتعلق بالعدالة الاجتماعية والتردي المعيشي أو حتى المناخ أو حقوق الإنسان.
و لم تعد الشعارات المرفوعة تقتصر على وقف إطلاق النار، بل أصبحت تطالب بتوجيه أموال الضرائب للخدمات العامة بدلاً من تمويل الحروب، مما جعل قضية غزة جزءاً أصيلاً من الاحتجاجات المطلبية والاقتصادية للطبقة العاملة والطلاب.
وربط كثير من المحتجين والنقابات الأوروبية بين تردي الأوضاع المعيشية، والتضخم، وتراجع الخدمات العامة، كالصحة والتعليم، وبين استمرار حكوماتهم في تمويل صفقات السلاح وتقديم الدعم العسكري الخارجي، لإسرائيل وأوكرانيا.
ومع كل ذلك يجب علينا أن لا ننسى أن نهمل رفع اللافتات خلال التظاهرات التي انطلقت مؤخراً والتي تحمل الرموز الشيوعية والأعلام الحمر وصور كارل ماركس، بشكل مكثف بوصفها رموزاً تاريخية للتمرد على الفوارق الطبقية، وكذلك شارك في تنظيم هذه المسيرات نقابات عمالية كبرى مثل الكونفدرالية العامة للشغل في فرنسا CGT، وتيارات يسارية وشيوعية أخرى التزمت في رفع أعلامها ولافتاتها في مقدمة المسيرات والتظاهرات، مع الأعلام الفلسطينية.
وهذا المشهد اليوم، هو دليل لا لبس فيه على إن النظام الرأسمالي الغربي في ورطة وأزمة عميقة وعودة الوعي الطبقي لدى الشباب والعمال، هو خطوة واسعة بالاتجاه الصحيح الذي يقود إلى عالم بلا وحشية ولا نقص خدمات أو سوء معيشة ، أي عالم خالٍ من الطبقات.